

Distr.: General
11 November 2020
Arabic
Original: English



الدورة الخامسة والسبعون

البند 141 من جدول الأعمال

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام 2021

التقدم المحرز في تجديد قاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا

التقرير السادس عشر للجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية عن الميزانية البرنامجية
المقترحة لعام 2021

أولا - المقدمة

1 - نظرت اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تجديد قاعة أفريقيا في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا (A/75/319). وخلال نظر اللجنة الاستشارية في التقرير، اجتمعت عبر الإنترنت بممثلي الأمين العام الذين قدموا معلومات وتوضيحات إضافية اختتموها برود خطية مؤرخة 5 تشرين الثاني/نوفمبر 2020.

2 - ويمثل تجديد قاعة أفريقيا أحد مشاريع التشييد الرئيسية القريبة الأجل التي ورد ذكرها في تقرير الأمين العام بشأن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق⁽¹⁾. ويتضمن تقرير الأمين العام (A/75/319) المقدم عملاً بالجزء العاشر من قرار الجمعية العامة 263/74 معلومات مستكملة عن المشروع منذ صدور التقرير المرحلي السابق للأمين العام (A/74/328)، بما في ذلك ما يتعلق بوضع التصاميم وأنشطة الشراء وإدارة المشروع وإدارة المخاطر والتقدم المحرز على مستوى أشغال التشييد وحالة التبرعات. ويتضمن التقرير أيضاً جدولاً زمنياً محدثاً للمشروع وخطة تكاليف منقحة.

(1) قدمت اللجنة الاستشارية ملاحظاتها وتوصياتها ذات الصلة في تقريرها عن الاستعراض الاستراتيجي للمرافق (A/72/7/Add.9). وتناولت اللجنة في تقاريرها السابقة عن مشروع تجديد مرافق اللجنة الاقتصادية لأفريقيا عدداً من المسائل المحددة (A/72/7/Add.26 و A/73/616 و A/74/7/Add.19).



ثانياً - التقدم المحرز في تجديد قاعة أفريقيا

التعاون مع حكومة البلد المضيف والدول الأعضاء الأخرى

3 - أشار الأمين العام في تقريره إلى التوقيع في كانون الأول/ديسمبر 2019، على اتفاقين، الأول مع مدينة أديس أبابا والثاني مع حكومة إثيوبيا، لاستخدام قطع أرض مجاورة لمجمع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في أديس أبابا. وتتأجر اللجنة الاقتصادية لأفريقيا قطعة الأرض لمدة 60 سنة دون تكلفة، وستستخدمها لإقامة موقف سيارات للزوار في المستقبل (A/75/319، الفقرة 35). وفيما يتعلق بتعبئة التبرعات، يقدم الأمين العام معلومات عن التبرعات التي وردت حتى تاريخ كتابة التقرير لفائدة مشروع التجديد وعن الجهود التي تبذلها اللجنة لعرض المشروع والترويج له، بما في ذلك بوضع استراتيجية لتعبئة الموارد (المرجع نفسه، الفقرات 36-41). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه قد تم التعاقد مع خبيرة في تعبئة الموارد في شباط/فبراير 2020 للمساعدة على وضع خطة مفصلة لتعبئة الموارد، ستتضمن شرحاً دقيقاً للخيارات المتاحة لمختلف أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين لدعم المشروع. إلا أنه بسبب تفشي مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في آذار/مارس 2020 والإجراءات التي اتخذها البلد المضيف واللجنة الاقتصادية لأفريقيا لاحتواء تفشي الفيروس أو التقليل من أثره السلبي، تم تعليق خدمات الخبيرة، وستقدم اللجنة خطة مفصلة لتعبئة الموارد إلى الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين، شريطة أن تتمكن الخبيرة من استئناف خدماتها بحلول نهاية عام 2020.

4 - وتعرب اللجنة الاستشارية عن امتنانها للبلد المضيف على ما يقدمه من دعم إلى اللجنة، وهي واثقة من أن الأمين العام سيواصل التفاعل مع البلد المضيف من أجل ضمان نجاح المشروع. وعلاوة على ذلك، تشجع اللجنة الأمين العام أيضاً على مواصلة التفاعل مع الدول الأعضاء الأخرى لالتماس تبرعات وأشكال أخرى من الدعم للمشروع، وهي واثقة من أنه سيجري عرض خطة مفصلة لتعبئة الموارد على الجمعية العامة في دورتها السادسة والسبعين.

حوكمة المشروع وإدارته

5 - يعرض الأمين العام في تقريره هيكل حوكمة المشروع ويذكر تفاصيل عن الاجتماعات التي عُقدت مع لجنة الجهات صاحبة المصلحة والمجلس الاستشاري (المرجع نفسه، الفقرات 7-17). والجهة القِيمة على المشروع هي الأمانة التنفيذية للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أما هيكل حوكمة المشروع المسؤول عن الإدارة العامة للمشروع فيشمل ما يلي: (أ) اجتماعات لجنة الجهات صاحبة المصلحة التي تهدف إلى إبقاء الجهة القِيمة على المشروع وأصحاب المصلحة الرئيسيين في المنظمة على علم بالمستجدات والتقدم المحرز صوب تنفيذ المشروع والمخاطر التي يواجهها، وإلى دعمهم عند اتخاذ قراراتهم الرفيعة المستوى؛ (ب) واجتماعات المجلس الاستشاري لتقديم الإسهام والمشورة بشأن عدد من المسائل؛ (ج) والتنسيق مع دائرة السياسات العالمية لإدارة الممتلكات في المقر عن طريق عقد اجتماعات منتظمة، والإشراف العام على المشروع، وتوفير التوجيه والمشورة التقنيين؛ (د) والمشاورة مع الشركة المستقلة لإدارة المخاطر التي تُعنى بأربعة من مشاريع التشييد في الأمم المتحدة (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومكتب الأمم المتحدة في نيروبي)، والتي وقّعت عقداً يستمر حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

6 - أما بالنسبة لملاك الموظفين والخبراء الاستشاريين، فتتضمن الفقرات من 18 إلى 24 من تقرير الأمين العام تفاصيل عن الوظائف المؤقتة في فريق إدارة المشروع التي وافقت عليها الجمعية العامة في قرارها 248/70 ألف لإنجاز المشروع بشكل نهائي بحلول نهاية عام 2021، وتشمل تلك الوظائف ما يلي: مدير مشروع (ف-5)، وفريق مشروع يتألف من مهندس معماري/مهندس (ف-4)، وموظف مشتريات (ف-3)، ومهندس معماري/مدني/إنشاءات (موظف وطني من الفئة الفنية)، ومهندس ميكانيكي/كهربائي (موظف وطني من الفئة الفنية)، ومشرف على الأشغال (موظف وطني من الفئة الفنية)، ومساعد لشؤون المالية والميزانية (الرتبة المحلية)، ومساعد لشؤون اللوجستيات والشحن (الرتبة المحلية)، ومساعد إداري (الرتبة المحلية). ويشير الأمين العام إلى أنه نظرا للتأخيرات المتراكمة حتى الآن ولكفالة استمرار الإدارة اليومية بشكل ملائم للمشروع، سيتعين تمديد فترة تقديم الخدمات المخصصة لإدارة المشروع حسب الجدول الزمني المنقح للمشروع. ويقترح الأمين العام إنشاء وظيفة إضافية مؤقتة لمدير عقود (ف-3) في الفريق المتفرغ للمشروع، ابتداء من عام 2021 وحتى نهاية مدة المشروع من أجل تعزيز ودعم الفريق المتفرغ للمشروع حتى تاريخ الإنجاز شبه النهائي للمشروع المتوقع أن يتم في نهاية أيلول/سبتمبر 2023 (المرجع نفسه، الفقرة 22). وعند الاستفسار، حصلت اللجنة الاستشارية على معلومات عن مهام تلك الوظيفة، التي تتضمن خدمات إدارة العقود التي يتعين تقديمها، كما حصلت على معلومات تفيد بأنه من المتوقع أن يقوم الفريق المتفرغ للمشروع، بمن في ذلك المدير الجديد للعقود (ف-3)، بعدد من الخدمات التي كان من المقرر أن تقوم بها الشركة الاستشارية الرئيسية.

7 - ويشير الأمين العام في تقريره أيضا إلى أن الشركة الاستشارية الرئيسية كانت قد كُلفت، في وقت كتابة تقريره، بتقديم مجموعة متنوعة من خدمات إدارة الموقع أثناء تنفيذ أشغال التشييد، وأنه بغية خفض التكاليف إن أمكن، تعترم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا القيام، عن طريق الفريق المتفرغ للمشروع، ببعض الخدمات التي كان يُرتقب في البداية أن تقدمها الشركة الاستشارية الرئيسية. وفي وقت كتابة هذا التقرير، كانت اللجنة بصدد إعادة التفاوض على تقديم الخدمات التعاقدية مع الشركة الاستشارية الرئيسية (المرجع نفسه، الفقرة 21).

الجدول الزمني للمشروع وإدارة المخاطر

8 - ترد التفاصيل المتعلقة بالجدول الزمني العام للمشروع في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرة 65 والشكل الثالث). ويشير الأمين العام إلى أن استراتيجية تنفيذ المشروع تشمل مجموعات الأشغال الخمس التالية: (أ) أشغال النقل المبكرة؛ (ب) وأشغال التجديد الرئيسية؛ (ج) ونظم المؤتمرات وتكنولوجيا المعلومات؛ (د) وترميم القطع الفنية؛ (هـ) والمعرض الدائم (المرجع نفسه، الفقرة 42).

9 - وبالنسبة لأشغال النقل المبكرة، يشير الأمين العام إلى أنه بسبب جائحة كوفيد-19، قام المتعاقد في 25 آذار/مارس 2020 بتعليق الأنشطة التي كان معدل إنجازها في ذلك الوقت يناهز 95 في المائة. ورغم أن عنصر الأشغال المبكرة لا يسير حالياً على المسار الحرج للجدول الزمني العام للمشروع، فقد كان من المقرر إنجازها في تشرين الأول/أكتوبر 2019. ولكن المقاول تسبب في العديد من تجاوزات الأجال المتصلة بالتنفيذ وقدم عدة مطالبات هي قيد الاستعراض حالياً من أجل تسويتها (المرجع نفسه، الفقرة 43). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه يُتوقع تنفيذ النسبة المتبقية التي تبلغ 5 في المائة في أوائل عام 2021 وأن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا لم تدفع للمقاول بعد مقابل الخدمات المقامة بالكامل. وأبلغت

اللجنة بأن المبلغ المستحق الدفع عند إنهاء المشروع يفوق قيمة النسبة المتبقية من العقد التي تبلغ 5 في المائة. وكان من المتوقع أن تبلغ المدفوعات المتبقية مقابل تشغيل النقل المبكرة 320 200 دولار، وأن تبلغ النفقات على تشغيل النقل المبكرة 281 000 دولار للنصف الثاني من عام 2020، وأن تبلغ 39 200 دولار في مطلع عام 2021، وسيتألف هذا المبلغ من 32 100 دولار للأشغال المبكرة و 7 100 دولار للأشغال المتعلقة بالبنية التحتية.

10 - وأبلغت اللجنة الاستشارية أيضاً بأن عقد تشغيل النقل المبكرة أصبح نافذاً في كانون الثاني/يناير 2018، وبأن اللجنة سمحت للمقاول بالدخول إلى القسم 1 من موقع الأشغال في 12 نيسان/أبريل 2018 وإلى القسم 2 في 16 أيار/مايو 2018. وتعزى مختلف تجاوزات الأجل التي حدثت خلال الفترة المشمولة بالتقرير أساساً إلى سوء فهم المقاول للوثائق التقنية من العقد وإلى عدم وضع خطط باحتراف. ونتيجة لذلك، لم تبلغ أشغال النقل المبكرة بعد مرحلة الإنجاز شبه النهائي، ورغم تجاوزات الأجل التي حدثت، قَدِمَ المقاول عدة مطالبات وطلب الموافقة على طلبات مختلفة، التي تضمنت مهلة زمنية إضافية للتنفيذ، ودفع مقابل الخدمات والجهود و/أو المواد التي أكد المقاول أن العقد لا يشملها.

11 - وفيما يتعلق بأشغال التجديد الرئيسية، يشير الأمين العام إلى أنه وفقاً لما ورد في تقريره المرحلي السابق (A/74/328)، فاز بالعقد مشروع مشترك ودخل العقد حيز النفاذ في 10 أيار/مايو 2019. ومع أنه كان من المقرر إنجاز العقد بحلول كانون الأول/ديسمبر 2021 بتكلفة قدرها 28 209 500 دولار، أعلنت الشركة الرائدة في المشروع المشترك إفلاسها ولم تتمكن الشركات المتبقية في المشروع المشترك من الوفاء بشروط العقد ولا من تسمية بديل مقبول. وبناء على ذلك، قررت اللجنة فسخ العقد في شباط/فبراير 2020. وتجري حالياً عملية تهدف لالتماس عطاءات مجدداً، ويُتوقع توقيع عقد مع مقاول جديد بحلول نيسان/أبريل 2021، مما يؤدي إلى تأخير موعد الإنجاز بـ 22 شهراً إلى أيلول/سبتمبر 2023 (A/75/319)، الفقرات 4 و 44 و 45). وتعرب اللجنة الاستشارية عن قلقها من التأخيرات الكبيرة الناجمة عن إخلال المسؤولين عن المشروع المشترك بشروط العقد، وتأمل أن يتم اتباع جميع قواعد الشراء المعمول بها بالنسبة للعقد الجديد المتعلق بأشغال التجديد الرئيسية، وأن تُطبَّق الدروس المستفادة والممارسات الجيدة المستخلصة من مشاريع التشييد الأخرى.

12 - وترد التفاصيل المتعلقة بإدارة المخاطر في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرات 27-33). وفيما يتعلق بالتحليل الكمي للمخاطر (المحاكاة بطريقة مونت كارلو)⁽²⁾، تدكر اللجنة الاستشارية بأن المحاكاة الثانية بطريقة مونت كارلو التي عُرضت نتائجها في التقرير السابق للأمين العام بينت أنه، عند بلوغ مستوى الثقة المعياري "P80" الذي حددته الأمم المتحدة⁽³⁾، يُتوقع أن يُنجز المشروع بتكلفة تناهز 58,17 مليون دولار، أو بزيادة قدرها 1,26 مليون دولار عن التكاليف التقديرية البالغة 56,90 مليون دولار. وكشف التقرير السابق للأمين العام عن تدني مستوى الثقة (إلى نسبة 69 في المائة مقارنة بمستوى الثقة السابق البالغ 75 في المائة) في أن يُنجز المشروع في حدود التكاليف التقديرية (A/74/328)، الفقرة 29 والشكل الأول). وأجريت محاكاة ثالثة بطريقة مونت كارلو للمشروع في عام 2020 بينت أن احتمال تنفيذ

(2) هي طريقة للتحليل الإحصائي تُستخدم للحصول على فهم أفضل لأثر المخاطر في المشاريع، تُستعمل فيها مجموعة من القيم الدنيا إلى القصوى فيما يتعلق بالأطر الزمنية والتكاليف التقديرية لمراحل المشروع ومكوناته، من خلال عملية محاكاة حاسوبية تطبق على سيناريوهات متعددة لمشاريع مختارة عشوائياً (A/74/7/Add.19، الحاشية 2).

(3) المعيار المرجعي "P80" هو مستوى ثقة مستهدف بأن تكلفة المشروع لن تتجاوز التكلفة الإجمالية في 80 في المائة من الحالات.

المشروع ضمن الحد الأقصى للتكلفة الإجمالية المعتمدة البالغة 56,90 مليون دولار قد بلغ نسبة 43 في المائة، ويعزى ذلك أساساً إلى التأخر الإضافي المتوقع في الجدول الزمني للتنفيذ البالغ 22 شهراً والتكاليف الناجمة عنه، وإلى الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-19. وتتضمن المخاطر الخمسة الرئيسية التي تم تحديدها في تحليل الحساسية إزاء التكاليف في حزيران/يونيه 2020 ما يلي: (أ) المخاطر المتصلة بجائحة كوفيد-19؛ (ب) وأشغال المبنى الرئيسي؛ (ج) والتغييرات/التعديلات المدخلة على التصميم بتوجيه من الجهة القِيمة على المشروع؛ (د) والمسائل المتعلقة بالمنازعات مع المقاولين/أدائهم؛ (هـ) ونظم المؤتمرات وتكنولوجيا المعلومات (A/75/319، الفقرات 29 و 30 و 32)⁽⁴⁾.

13 - وفيما يتعلق بالتغييرات/التعديلات المدخلة بتوجيه من الجهة القِيمة، يشير الأمين العام إلى أن هذه المخاطر ترتبط بمتطلبات الجهة القِيمة على المشروع التي قد تنشأ بعد تحديد وثائق التصميم والتشييد الأساسية والمتطلبات الجديدة التي يُحتمل أن تؤدي إلى تحمل تكاليف إضافية إذا تعيّن إدخال تعديلات على النطاق أثناء تنفيذ المشروع. ومن أجل التخفيف من حدة هذه المخاطر، أشرك فريق مشروع التجديد أصحاب المصلحة الرئيسيين في المنظمة عن كثب منذ بداية المشروع، وسواصل التحاور معهم إلى حين إنجاز المشروع لضمان حماية الفوائد المتوقعة وتحقيقها عند قبول النواتج النهائية للمشروع (المرجع نفسه، الفقرة 32 (ج)).

14 - وفيما يتعلق بنظم المؤتمرات وتكنولوجيا المعلومات، يلاحظ الأمين العام، كما فعل في تقريره السابق (A/74/328)، أن هذه المخاطر مرتبطة بالتكاليف التي قد تنشأ عن توسيع نطاق الخدمات المتصلة بمجموعة نظم وشبكات المؤتمرات وتكنولوجيا المعلومات، وأن هذا النطاق الموسّع سيجعل قاعة أفريقيا بعد تجديدها معياراً مرجعياً لمواصل تطوير الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات على كامل نطاق المجمع. ويشير الأمين العام إلى أنه يمكن اعتبار هذه المخاطر من قبيل التغييرات/التعديلات المدخلة بتوجيه من الجهة القِيمة على المشروع، وإلى أنه يتم تحديدها بشكل مستقل، حيث تم الكشف عنها وتقييمها تحديداً وقت إجراء المحاكاة بطريقة مونت كارلو (A/75/319، الفقرة 32 (ه)). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأن أثر التأخير لمدة 22 شهراً قُدّر بمبلغ 3 277 700 دولار. وشملت الزيادة في التكاليف التغييرات المتوقعة في بندي الميزانية 1-2 (الشركة الاستشارية الرئيسية) و 2-3 (الخدمات الأخرى) في إطار الباب 33، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية؛ والبنود 5-1 (الفريق المتفرغ لإدارة المشروع ودعمه)، و 5-2 (المنسق المتفرغ في المقر)، و 5-3 (الخدمات الاستشارية والخبرات الفنية) في إطار الباب 18، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا؛ والبنود 6 (الاحتياجات الأمنية) في إطار الباب 34، السلامة والأمن، على النحو المبين في الحواشي (د) و (هـ) و (ز) و (ح) و (ط) و (ي) من مرفق تقرير الأمين العام المعنون "خطة التكاليف المنقحة". وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة بأن التصميم المتصل بنظم وشبكات المؤتمرات وتكنولوجيا المعلومات قد وُضع بالتعاون مع المستعملين النهائيين وأصحاب المصلحة في المنظمة. وأبلغت اللجنة أيضاً بأن شركة التصميم الرئيسية قُدرت أن تقديم تصميم يلبي جميع احتياجات المستعملين في المنظمة سيكلف 6,6 ملايين دولار، وهو مبلغ يتجاوز التقدير الحالي للتكاليف البالغ 3,9 ملايين دولار المبين في إطار البنود 1-3 من مرفق تقرير الأمين العام، وأنه من أجل

(4) تشير اللجنة الاستشارية إلى أن المخاطر الخمسة الرئيسية كانت، حتى أيار/مايو 2019، كما يلي: (أ) التغييرات المدخلة بتوجيه من الجهة القِيمة على المشروع (طلبات تصميم متأخرة)؛ (ب) والتغييرات المدخلة بتوجيه من الجهة القِيمة على المشروع (إضافات اختيارية على نطاق المشروع)؛ (ج) وحالات التأخر عن الجدول الزمني؛ (د) ونظم المؤتمرات وتكنولوجيا المعلومات؛ (هـ) والمسائل المتعلقة بالمنازعات مع المتعاقدين/أدائهم (A/74/7/Add.19، الفقرة 11).

التخفيف من هذه المخاطر، سيتم منح العقد ذي الصلة بطريقة تسمح بتنفيذ الأشغال مع الالتزام بالقيود المفروضة على الميزانية. وتلاحظ اللجنة الاستشارية تكلفة التصميم الأصلية، ويساورها القلق من أن التكلفة النهائية لمركز المؤتمرات، بما في ذلك نظم تكنولوجيا المعلومات، قد تتجاوز التقديرات الحالية، وهي واثقة من أن الأمين العام سيرصد المشروع عن كثب وسيقدم معلومات مستكملة عنه في سياق التقرير المرحلي المقبل.

تدابير التخفيف من المخاطر الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا

15 - يشير الأمين العام إلى أن الإدارة المتكاملة للمخاطر ستستمر وإلى أن تدابير السلامة المحتملة و/أو التغييرات في الطريقة التي ستطبق أثناء تنفيذ أشغال التجديد الرئيسية في المستقبل بسبب جائحة كوفيد-19 الحالية، مثل تدابير التباعد البدني في موقع البناء التي قد تبطل تقدم الأشغال إجمالاً، تقلل أكثر أيضاً من مستوى الثقة في تنفيذ المشروع ضمن حدود الميزانية (المرجع نفسه، الفقرة 30). وتلاحظ اللجنة الاستشارية أن جائحة كوفيد-19 تدرج ضمن المخاطر الخمسة الأولى. ويشير الأمين العام إلى أنه حتى آب/أغسطس 2020، كان لا يزال من السابق لأوانه أن تُفهم تماماً جميع أنواع المخاطر والعواقب المحتمل أن تنجم عن جائحة كوفيد-19. ونتيجة لذلك، لم تُكف جهات مسؤولة عن المخاطر باتخاذ تدابير محددة للتخفيف من آثار تلك المخاطر. وفي البيئة الحالية لجائحة كوفيد-19، هناك أيضاً احتمال التماس عطاءات مجدداً لتنفيذ أشغال المبنى الرئيسي بتكاليف تختلف عن تقديرات التكاليف الحالية. ومن بين التدابير الرامية للتخفيف من المخاطر، تقرر التماس عطاءات مجدداً لتنفيذ مجموعة أشغال التجديد الرئيسية باستخدام عملية شراء يشار إليها باسم المناقصات "المتعددة المراحل". ويشار في التقرير أيضاً إلى أنه نظراً إلى أن المشروع يهدف إلى الحفاظ على تراث هذا المبنى التاريخي، فليس من المتوقع أن يتغير نطاق المشروع من جراء الجائحة (المرجع نفسه، الفقرة 32 (أ) و (ب)). وتدرك اللجنة الاستشارية عدم استقرار الحالة الناجم عن جائحة كوفيد-19 وتثق بأن الأمين العام سيقدم معلومات مستكملة عن أثرها المحتمل إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير وفي سياق التقرير المرحلي المقبل (انظر أيضاً A/75/7، الفقرة حادي عشر-9).

16 - ورغم التأخيرات المتركمة، لا يزال الأمين العام واثقاً من أن المشروع، باستخدام تدابير إضافية للتخفيف من المخاطر وبالاعتماد على الهندسة القيمة، سيظل في حدود الميزانية الإجمالية القصوى البالغة 56,9 مليون دولار التي أقرتها الجمعية العامة (A/75/319، الموجز والفقرة 5).

17 - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يرصد إدارة المشروع عن كثب وأن يخفف من حدة المخاطر المتصلة بالمشروع، وأن يكفل تنفيذ المشروع في حدود النطاق والميزانية والجدول الزمني المنقح، وأن يدرج في التقرير المرحلي المقبل معلومات مستكملة عن إدارة المخاطر وتدابير التخفيف ذات الصلة، بما في ذلك ما يتعلق بأثر جائحة كوفيد-19.

استخدام المواد والمعارف المحلية

18 - ترد التفاصيل المتعلقة باستخدام المواد والمعارف المحلية في تقرير الأمين العام (المرجع نفسه، الفقرات 49 و 50 و 53). وكما هو مبين في التقرير، واصلت اللجنة العمل مع المؤسسات الأكاديمية والأفراد في أديس أبابا لتمكينهم من تقديم إسهامات بشأن الوثائق الأساسية والتاريخية ذات الصلة بالوحدية

الأفريقية، بما في ذلك بتنظيم حلقات عمل مع مؤسسات محلية وباحثين من جامعة أديس أبابا، وهيئة البحوث وحفظ التراث الثقافي، ومفوضية الاتحاد الأفريقي، والبلد المضيف، من أجل جمع معارفهم ومعلوماتهم المكتسبة من خبراتهم دعماً لأهداف المشروع المتعلقة بالتراث. وتكرر اللجنة الاستشارية تأكيد أهمية ضمان استخدام مواد مشتراة من مصادر محلية ومصنعة محلياً، وكذلك استخدام العمالة والخبرات المحلية، وتطلع إلى الحصول على معلومات مُحدثة في هذا الشأن في التقارير المرحلية المقبلة.

الاستراتيجية المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة وما يتصل بها من وفورات في التكاليف

19 - ترد التفاصيل بشأن الاستراتيجية المتعلقة بكفاءة استخدام الطاقة في المشروع في الفقرتين 59 و 60 من تقرير الأمين العام. ويشير الأمين العام إلى أن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ستشرع في قياس وتسجيل استهلاك الطاقة في المساحات الدائمة الجديدة التي تم إنشاؤها خلال مجموعة الأشغال المبكرة، عند تسليمها، وستحدد خطوط أساس للاستهلاك بعد ستة أشهر من تسليم تلك المجموعة. وستستخدم خطوط الأساس المحددة للاستهلاك بعد ذلك كمؤشر مرجعي لرصد عادات المستخدمين وتحديد المكاسب في الكفاءة التي يمكن تحقيقها خلال الاستخدام العادي لتلك المساحات في المستقبل. وسيتم إنشاء مواقع قياس وتركيب عدادات كبيرة لقياس وتسجيل إجمالي استهلاك المياه والطاقة في قاعة أفريقيا بعد تجديدها، وفي مواقع فرعية مختارة، مثل قاعة الجمعية أو مركز الزوار الجديد. وستبدأ اللجنة في تسجيل استهلاك المبنى من المياه والطاقة عند إتمام المشروع، وستحدد خطوط أساس للاستهلاك بعد ستة أشهر من تسليم قاعة أفريقيا بعد تجديدها، مما سيساعد على ترشيد أنماط وعمليات استهلاك الطاقة في المستقبل إلى أقصى حد.

20 - وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يدرج في تقاريره المرحلية المقبلة مزيداً من المعلومات عن استراتيجية الكفاءة في استخدام الطاقة وما يتصل بها من وفورات في التكاليف في إطار مشروع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا. وعلاوة على ذلك، وفيما يتعلق بتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة القابلة للتطبيق من جميع جوانب المشروع، تكرر اللجنة التأكيد على أنه ينبغي تقاسم المعارف المكتسبة من مشاريع التشييد الأخرى في الأمم المتحدة من أجل النظر في إمكانية تطبيقها في اللجنة (انظر أيضاً A/74/7/Add.11، الفقرة 22).

ثالثاً - نفقات المشروع وتكاليفه المتوقعة

21 - ترد التفاصيل المتعلقة بنفقات المشروع وتكاليفه المتوقعة في الفقرات من 66 إلى 70 من تقرير الأمين العام، التي يشير فيها إلى أنه في القرارات 272/71 ألف و 262/72 ألف و 279/73 ألف و 263/74، رصدت الجمعية العامة مبلغاً قدره 36 541 700 دولار للمشروع للفترة 2016-2020.

22 - ويشير الأمين العام إلى أنه في 31 تموز/يوليه 2020، بلغت النفقات التراكمية 11 005 400 دولار ووصلت النفقات المتوقعة للفترة المتبقية من عام 2020 إلى 1 232 200 دولار. ويعزى الانخفاض النسبي في مستوى الإنفاق إلى أن مجموعة أشغال التجديد الرئيسية، وهي أكبر مجموعة أشغال في مشروع تجديد قاعة أفريقيا، لم تُنجز كما كان مقرراً. ومن المتوقع أن يظل رصيد قدره 24 313 100 دولار دون استخدام في نهاية عام 2020، بسبب فسخ عقد أشغال التجديد الرئيسية والتماس عطاءات مجدداً خلال الفترة المشمولة بالتقرير (A/75/319، الفقرتان 67 و 68 والجدول 1).

23 - وترد التفاصيل المتعلقة بمجموع الاحتياجات المتوقعة من الموارد لعام 2021 في الفقرة 69 والجدول 2 من التقرير وهي تبلغ 17 832 700 دولار، وتشمل ما يلي:

(أ) مبلغ قدره 1 108 400 دولار في إطار الباب 18، التنمية الاقتصادية والاجتماعية في أفريقيا، لتغطية تكاليف ما يلي: '1' استمرار فريق الإدارة المتفرغ الحالي، وتكلفة وظيفة مؤقتة إضافية لمدير عقود (ف-3)، و 50 في المائة من تكلفة وظيفة منسق المشروع (ف-4) التي يوجد شاغلها في المقر (يتم تقاسم تكاليف هذه الوظيفة مع مكتب الأمم المتحدة في نيروبي في إطار استبدال مباني المكاتب من A إلى J في المكتب) (981 400 دولار)؛ '2' وفردى الخبراء الاستشاريين الذين يساهمون بمعارفهم المكتسبة من خبراتهم لدعم الفريق المتفرغ للمشروع عند الطلب (120 000 دولار)؛ '3' وسفر فريق إدارة المشروع، الذي سيقصر على الحد الأدنى المطلوب، وهو يعكس أيضا الأثر المتوقع للقيود المفروضة على السفر بسبب جائحة كوفيد-19 (7 000 دولار)؛

(ب) مبلغ قدره 16 541 700 دولار في إطار الباب 33، التشييد والتعديلات والتحسينات وأعمال الصيانة الرئيسية، لتغطية تكاليف ما يلي: '1' تكاليف التشييد (13 003 000 دولار) لإنهاء أشغال النقل المبكرة ولتنفيذ أشغال التجديد الرئيسية، وأشغال تركيب نظم وشبكات المؤتمرات وتكنولوجيا المعلومات، وأعمال ترميم القطع الفنية؛ '2' والخدمات المهنية (635 200 دولار)، بما في ذلك خدمات الشركة الاستشارية الرئيسية لوضع المسامات الأخيرة على التصميم ودعم الفريق المتفرغ للمشروع في أنشطة إدارة التشييد والإشراف عليه، والشركة المختصة في إدارة المخاطر والخدمات الأخرى، مثل الخبراء الاستشاريين الخارجيين لتقديم آراء مستقلة بشأن إعداد التصاميم أو غير ذلك من المواضيع التي يضيفي التقييم الخارجي عليها قيمة؛ '3' ومخصصات لارتفاع التكاليف (1 373 800 دولار) لتغطية آثار التضخم المتعلقة بالتشييد؛ '4' ومخصصات للطوارئ (1 529 700 دولار) لتغطية تكاليف المخاطر المتأصلة في حال حدوثها؛

(ج) مبلغ قدره 182 600 دولار في إطار الباب 34، السلامة والأمن، لتغطية تكاليف الخدمات الأمنية التي يقدمها موظفو الأمن الستة.

24 - ويشير الأمين العام إلى أن مبلغا قدره 17 823 700 دولار سيمول من الاعتمادات والأنصبة المقررة التي تم تقسيمها في السنوات السابقة على الدول الأعضاء. ونظرا إلى تسجيل تمويل المشروع في إطار حساب الإنشاءات الجارية المتعدد السنوات، الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها 248/70 ألف (الفقرة 27 من الجزء التاسع)، سيتم ترحيل الرصيد غير المستخدم المتوقع البالغ 24 304 100 دولار في نهاية عام 2020 وسيغطي احتياجات التمويل في عام 2021 (A/75/319، الفقرة 70). وعند الاستفسار، أبلغت اللجنة الاستشارية بأنه في 30 أيلول/سبتمبر 2020 يظل الرصيد غير المستخدم المتوقع دون تغيير عند 24 304 100 دولار مقارنة بحجم الرصيد في 31 تموز/يوليه 2020. وتأمل اللجنة الاستشارية أن تقدم معلومات مستكملة عن الرصيد غير المستخدم إلى الجمعية العامة عند نظرها في هذا التقرير.

رابعاً - الخاتمة

25 - ترد توصيات الأمين العام بشأن الإجراءات التي يقترح أن تتخذها الجمعية العامة في الفقرة 72 من تقريره. وتوصي اللجنة الاستشارية، رهنا بتوصياتها وملاحظاتها الواردة أعلاه، بأن تقوم الجمعية العامة بما يلي:

(أ) أن تحيط علماً بتقرير الأمين العام؛

(ب) وأن توافق على إنشاء وظيفة مؤقتة جديدة في فريق المشروع (مدير عقود، (ف-3))، ابتداء من عام 2021.